الرائد المغاربي

مجلة الرائد المغاربي
للدراسات السياسية والبحوث
دورية علمية محكمة
تصدر عن
مركز الرائد بالجزائر
العدد رقم 02 / سبتمبر 2013
السنة الأولى
Issn
2335 - 1683
الإيداع القانوني

ورقة تعريفية بالمركز

المركز مؤسسة علمية تقوم على العمل العلمي الذي يأخذ بقواعد الموضوعية وتقاليد البحث العلمي ويتعامل المركز مع كل الفئات والتوجهات في تناول مختلف القضايا والتطورات الفكرية والسياسية، وهو منبر حر للباحثين والخبراء من أجل بلورة اجتهاداتهم وأفكارهم في إطار تلك القواعد والتقاليد العلمية، ويقوم بإجراء البحوث والدراسات وعقد الندوات وحلقات البحث وبرامج التدريب المختلفة، كما يتجه المركز نحو استشراف المستقبل، وتقديم التحليل والمعلومات والرؤية اللازمة.

أهداف المركز

1 -إعداد الدراسات والبحوث في مختلف المجالات للمساهمة في عمليات التطوير والتنمية .
2 -توعية مختلف القطاعات في الوطن بالتحولات والتغيرات الجارية، وأهم الاشكالات الحاصلة .
3 -توفير المعلومات الدقيقة والعلمية للباحثين .
4 -الاهتمام بالانسان، اكتشاف قدراته وترقية آدائه وإفادته في مجال تخصصه .
5 -تدريب الكوادر الاعلامية بكل مستوياتها وتطوير مهاراتها ورفع كفاءتها.
6 -الاهتمام بالمبدعين والموهوبين .
7 -المشاركة في جهود التنمية الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية .
8 -تزويد المؤسسات الاعلامية بالخدمات الاستشارية والدراسات التطورية.

مجلات العمل الرئيسية بالمركز:

أولا: الدراسات والبحوث المحكمة

تسعى لتقديم التحليل الجيد والرؤية الواعية في مختلف القضايا والمستجدات، وهي عمل علمي تتوخى فيه النزاهة والموضوعية والجدية قصد الوصول إلى تشخيص معمق وتفسيرات ومقترحات تخدم القطاعات المعنية بالبحث والدراسة.

ثانيا: الندوات والملتقيات وحلقات النقاش

تناقش مختلف المواضيع ذات الأولوية الوطنية والعربية والدولية، يشارك فيها أساتذة وباحثون مختصون ومن لهم علاقة مباشرة بالموضوع المقترح كل حسب موقعه وتخصصه .

ثالثا: التقرير السنوي

وهو تقرير معلوماتي تحليلي سنوي، يعطي قراءة واقعية وموضوعية في مختلف مجالات الحياة الوطنية، نحاول من خلاله رصد حركة المجتمع وعمليات التنمية، ويعتمد التحليل الوصفي، يقدم رؤيتة واضحة لمن يهمهم الأمر من باحثين ومتخصصين وصناع القرار .

رابعا: بنك معلوماتي

ويهدف إلى تشكيل قاعدة معلومات حول مختلف الهيئات والمنظمات والمؤسسات على الساحة الوطنية، لتقديم شكل دليل يسهل عمليات البحث والاتصال والمعرفة الحقيقية بهذه التشكيلة الهامة على الساحة الوطنية .

خامسا: تقديم الاستشارات

وهذا بقصد إعطاء صورة واضحة ودقيقة حول مختلف المواضيع المقترحة، وإعداد دراسات تحليلية واستشرافية فيما يمكن بحثه

سادسا : التدريب المتخصص

يلي المركز التدريب أهمية خاصة كونه أداة تعمل على الارتقاء المستمر والفعال بالأداء الإنساني إلى مستويات تمكنه من استغلال قدراته وطاقاته بشكل أفضل ويبني عليه أيضا فهم عميق وبشكل أفضل لمختلف مواضيع تخصصه.

دور المنظومة الحقوقية في التغير السياسي.

للأستاذ: كمال شطاب
أستاذ العلوم السياسية: جامعة المسيلة

مثلت حقوق الإنسان على مختلف أطيافها الركن الأساس في تسريع وتيرة الاحداث التي عرفتها العديد من دول العالم بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، والتي سميت على مضض بالربيع العربي، و الذي أضفى إلى تغيير مراكز القوة في تلك المجتمعات.لأنها كما قال الأستاذ "عزمي بشارة" تمثل اللبنة الأولى التي يجب أن تبنى عليها الدولة.

من جهة أخرى، إن الواقع الدولي أثبت أن التغيير هو السمة الأساسية التي يجب أن تبنى عليه سياسات الدول وبرامجها، معتمدة في ذلك على التكتيكات و الاستراتيجيات التي تمكنها من كسب الرهانات التي تواجهها؛ والتي تمثل التنمية الإنسانية اليوم قمة الهرم فيها؛ ومجابهة التحديات المتنوعة التي تتصف هي الأخرى بالتنوع والتغير، انطلاقا من الواقع الطبيعي، والتطور التكنولوجي وما نتج عنه من تدفق معلوماتي هائل في ظل الأجيال الجد متطورة من الوسائط الاعلامية وصولا إلى السلوكيات والمفاهيم الحديثة جدا والتي باتت تؤطر كل الفواعل و العلاقات السياسية.

بناءا على ذلك تكون إشكالية هاته الورقة: كيف يمكننا تأكيد الدور الفاعل للمنظومة الحقوقية في التغير السياسي الذي نشهده اليوم؟ وما هي مرتكزات القوة التي تمنح المنظومة الحقوقية ذلك الدور الريادي في ظاهرة التغير السياسي؟

إن تكريس منظومة قيمية اليوم في ظل ظاهرة العولمة التي أسالت الكثير من الأقلام، والتي باتت تروج لنمطية من الفكر والسلوك السياسي على الصعيد الدولي، في ظل العديد من الهياكل والمؤسسات الدولية التي تدعم تلك التوجهات على أنها تمثل سبل الخلاص من الواقع السياسي، الاجتماعي والاقتصادي المزري الذي تعيش فيه أغلب دول العالم، وأنها الاستراتيجية الأمثل للوصول إلى تحقيق التمكين المتكامل للفرد الإنساني في ظل أهداف الألفية التي خطتها كبرى الدول تحت راية هيئة الأمم المتحدة للرقي بالواقع الإنساني على وجه هاته المعمورة. في حين أن الصورة التي نرصدها على ارض الواقع لا تعبر عن التطلعات التي تأملها شعوب العالم و بالأخص منها المستضعفة.

وخير دليل على ذلك التكريس لتوجه ومنحى معين، أن الأمينالأمم للأمم المتحدة قام بإرسال رسالة في: 15 ماي 2000 إلى كل رؤساء الدول والحكومات عبر العالم، داعيا جميع الدول إلى اغتنام الفرصة التي يوفرها مؤتمر الالفية الذي أنعقد في نيويورك في الفترة الممتدة بين 6-8 سبتمبر من نفس السنة للتوقيع والتصديق على الاتفاقيات المتعددة الأطراف المودعة لديه أو الانضمام اليها.

حيث أنه وإلى غاية ذلك التاريخ كانت حصيلة الاجتهاد الدولي في اطار الهيئة الأممية تحصي 514 معاهدة متعددة الأطراف، تغطي كامل نطاق التفاعل البشري. حيث تتوزع أهمها في المحاور التالية:

- ميثاق الامم المتحدة و النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية (بسبعة وثائق).
- تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية(وثيقة واحدة).
- الامتيازات والحصانات، والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية وما إلى ذلك (12 وثيقة).

- حقوق الانسان (20 وثيقة).
- اللاجئون وعديمو الجنسية(05 وثائق).
- المخدرات والمؤثرات العقلية (22 وثيقة).
- الاتجار بالأشخاص (12 وثيقة).
- المنشورات الخليعة (06 وثائق).
- الصحة (03 وثائق).
- التجارة الدولية و التنمية (23 وثيقة).
- النقل والاتصالات (69 اتفاقية).
- الملاحة (08 اتفاقيات).
- الاحصاءات الاقتصادية (04 اتفاقيات).
- المسائل التربوية والثقافية (09 اتفاقيات).
- اعلان وفاة الاشخاص المفقودين (03 اتفاقيات).
- وضع المرأة (03 اتفاقيات).
- حرية الاعلام (اتفاقية واحدة !؟).
- مسائل جنائية مختلفة (11 وثيقة).
- السلع الاساسية (67 اتفاقية).
- التزامات النفقة (اتفاقية واحدة).
- قانون البحار(10 اتفاقيات).
- التحكيم التجاري (اتفاقيتان).
- قانون المعاهدات (03 اتفاقيات) .
- الفضاء الخارجي (اتفاقيتان).
- الاتصالات السلكية واللاسلكية (07 اتفاقيات).
- نزع السلاح (07 اتفاقيات).
- البيئة (30 اتفاقية).
- المسائل المالية (اتفاقيتان).
- العمل (188 اتفاقية + 199 توصية).

وأغلبية تلك المعاهدات قد اعتمدت من قبل الجمعية العامة، أو أبرمت في مؤتمرات للمفوضين عقدتها أجهزة الأمم المتحدة ، أو أعدت في اطار لجان الأمم المتحدة الإقليمية و المفتوحة لمشاركة أعضائها و للدول غير الأعضاء.

و في ذات سياق التحضير لمؤتمر الألفية، حدد الأمين العام مجموعة أساسية تضم 25 معاهدة متعددة الأطراف تعكس أهداف السياسات الرئيسية للأمم المتحدة وروح ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو إلى ارساء الأوضاع التي من شأنها أن تمكن من صون العدالة و احترام الالتزامات المنبثقة عن المعاهدات ومصادر القانون الدولي الأخرى. وتضم قائمة الاتفاقيات الأساسية نطاقا من معاهدات حقوق الانسان، فضلا عن اتفاقيات بشأن اللاجئين والأشخاص العديمي الجنسية و المسائل الجنائية، ونزع السلاح، والبيئة، بهدف دعم وتقوية انشاء قواعد عالمية تكون أرضية هامة لأداء فعال للمجتمع الدولي الذي تكون التعددية اساسا له.

ورغم تصنيف الوثائق الدولية في فئات متنوعة إلا أنها تعكس في حقيقة الأمر الحقوق والحريات، وتدور حول حق من الحقوق، أو حرية من الحريات، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

لقد اعترفت الدول في قمة الألفية (الأمم المتحدة، نيويورك، 6-8 أيلول 2000) بحقوق الإنسان كأساس لا يمكن استثناؤه لإيجاد عالم يسوده السلام والازدهار والعدل، وأكدوا على مسؤوليتهم المشتركة في دعم حقوق الإنسان على المستوى العالمي. كما ألزموا أنفسهم بخلق مستقبل مشترك لجميع شعوب الأرض بناء على وحدة الإنسانية بجميع اختلافاتها. ولقد تبنى إعلان الأمم المتحدة للألفية أهدافا راسخة لإرشاد وتشجيع الحكومات على توظيف جهودها في إيجاد وجه إنساني للعولمة.إلا أنه شتان بين تلك الأهداف و ما يعكسه الواقع من مستويات التوقيع والمصادقة، من جهة، و لجوء الدول إلى منفذ التحفظ و إلى ركن الضرورة والظروف الاستثنائية من جهة أخرى.

كما أن المنظومة الحقوقية تلعب دورا أساسيا في التغيير السياسي على المستوى المحلي إن تحدثنا عن فعالية الدول تجاه رعاياها؛ هذا من جهة؛ فالسلوكيات التي تقوم بها الدول من خلال مؤسساتها في تعاملها مع مجموع المتواجدين في نطاق إقليمها من مواطنين ورعايا وحتى الأفراد عديمي الجنسية يترجم في الأداء الإداري الخاضع للعلاقة القائمة بين الفرد والدولة، من خلال الضبطية الإدارية.

لذلك فمهمة الضبط الإداري قد تزايدت أهميتها وضرورتها في الآونة الأخيرة وباتت مهمتها في تنظيم الحريات أمرا حتمياً وضرورياً حتى لا تتحول ممارسة الحريات العامة وأوجه النشاط الخاص إلى الفوضى، لأنه إذا كانت السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، فان الحرية المطلقة هي بدورها مفسدة مطلقة أو فوضى مطلقة، وبالتالي يتعين تحقيق التوازن التام بينهما حتى يتحقق للدولة الاستقرار والمناخ الملائم لتحقيق غاياتها.

ونظرا لكون أعمال الضبط الإداري تتعلق مباشرة بحقوق وحريات الأفراد فلا يمكن أن تكون مطلقة بل يجب أن تكون مقيدة بحيث تحقق التوازن بين المحافظة على النظام العام والحريات العامة وحقوق الإنسان للأفراد, وان هذا التقييد يكون بموجب القوانين ووفقاً لمبدأ الشرعية. إلا أن الإشكال الذي يطرح عند الحديث عن أداء الضبطية الإدارية، ما تعلق بالأداء أثناء فترة الضرورة والتي تحيلها إلىالظروف القانونية الاستثنائية، والتي تفتح بدورها مجالا واسعا للممارسات الاستثنائية والتي في كل الأحوال سوف تعمل على تضييق الخناق على الحقوق والحريات إن لم نقل أنها سوف تلغيها تماما كما هو الحال في الدول التي تشهد ظاهرة التغير بغاية الدمقرطة.

من هذا المنطلق نستشف أهمية المنظومة الحقوقية في عمليات التغيير التي تشهدها العديد من الدول. من منطلق أن التغيير بالأساس يجب أن يتعلق بجوهر عمل الدولة و أدائها وليس تغيير في الشخصيات أو الأوجه و الملامح التي تظهر عليها مختلف الأنظمة عبر العالم.

إن الحديث عن التغيير، الإصلاح و التحول إلى أنظمة أكثر تطورا وفعالية هو في نهاية المطاف حديث عن مدى اشباع للحقوق والحريات داخل المجتمعات. كل ذلك ونحن نشهد ثورة تكنولوجية هائلة، ساهمت وبشكل جوهري في إعطاء نفس قوي لتحقيق تلك الآمال والمطامح الشعبية، ومن ثم الإنسانية على صعيد أرقى، وأصبح للمنظومة الحقوقية سلطة داخلية في أغلب دول العالم؛ حتى وإن لم تكن مباشرة، رسمية وصريحة، وهي ما تسمى بالسلطة الرابعة: سطوة الإعلام و نفوذه؛ كسلطة موازية للسلطات الرسمية المتعارف عليها، تراقبها وتنازعها في كثير من الأحيان أدوارها المنوطة بها. فاليوم نجد حق المعرفة وحرية الرأي، خاصة في ظل تطور الوسائط الإعلامية، كانا وراء تسريع وتيرة الحراك السياسي في شتى أنحاء العالم، بعد تناقل الأخبار بالصوت والصورة بسرعة منقطعة النظير،

فبات العالم كله مجرد قرية صغيرة، تتناقل فيها الأخبار بسرعة كبيرة أدت إلى تتابع وترابط الأحداث فيها بشكل قوي مثبتا العلاقة الطردية القوية القائمة بين التطور التكنولوجي وتفعيل الحراك السياسي عبر العالم.

ومن جهة أخرى، الحديث عن سلوكيات الدول الخارجية في إطار العلاقات الدولية يقودنا بشكل حتمي إلى الإطار التشريعي والاتفاقي سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي؛ الذي يتسع عند الحديث عن الاتفاقيات الإقليمية؛ والذي تعد المنظومة الحقوقية السيدة فيه بلا منازع، وذلك بشكل خاص بعد تغير المنظار القيمي من اعتبار الدول محور التقنين الدولي إلى اعتبار الفرد الإنساني هو المحور.

كما يتوجب علينا أن نتنبه لأمر جوهري، هو أن الحديث اليوم عن دمقرطة الأنظمة عبر العالم، باعتبار أنها النموذج الأفضل للرقي بالواقع الإنسانيتأكيد للدور الأساسي للمنظومة الحقوقية، والسعي لتكريسها لتكون أرضية الانطلاق الحقيقية، والمتمثلة في إرساءالنظام الأكثر رشادة ؛ بنشر النمط الديمقراطي عبر العالم، من خلال ظاهرة العولمة ، التي تقدم الديمقراطية على أنها أعلى أشكال التطور الإنساني.

إن عملية الإصلاحالديمقراطي؛ من خلال التحول ومن ثم الترسيخ الديمقراطي؛ والتي باتت تسهر عليها القوى العظمى من خلال توظيف الكثير من الأدوات؛ و على رأسها منظمة الأمم المتحدة بكل فروعها؛ أفضت إلى ظهور مفهوم أكثر تطورا ألا وهو: مفهوم الديمقراطية الجيدة(Good Democracy)، والتي تعتبر مرحلة جد متطورة للدول التي تشهد تحولات سياسية هامة، تتميز بترسيخ مؤسسات وممارسات تكون على صلة وثيقة بتحقيق حكم القانون، الشفافية، المساءلة واحترام الحقوق السياسية والحريات المدنية ، وذلك بعد أن تكون قد مرت بما يعرف بمرحلة النظم السياسية الهجين (HybridRegimes)، التي لاهي نظم ديمقراطية كاملة، ولاهي نظم غير ديمقراطية خالصة، والتي تنتشر عادة الدول في التي يصنفها "بيت الحرية" (Freedom House) في تقريره السنوي عن "الحرية في العالم" على أنها دول "حرة جزئيا" مقارنة بمجموعتي الدول الحرة و الدول غير الحرة، وذلك استنادا إلى مقياس يبين مدى توفرالحقوق المدنية والحريات السياسية للمواطنين.رغم أن ذلك المقياس هو الآخر يعاب عليه عيب التجزئة و المفاضلة الذي أصبح مرفوضا اليوم.

حيث أنه طبقا لما ورد في تقرير(F.H) عام 2012، فقد بلغ عدد الدول الحرة 87 دولة من بين إجمالي 194 دولة شملهاالتقرير. فيما بلغ عدد الدول الحرة جزئيا 60 دولة، وعدد الدول غير الحرة 47 دولة، وهو ما يعني أن حوالي 55% من دول العالم تقع ضمن الدول غير الحرة و الحرة جزئيا.

من هذا المنطلق أصبحنا نتحدث عن التدخل الخارجي للدول الكبرى، والذي يختبأ وراء غطاء التدخل الإنساني، و باسم المجتمع الدولي الذي تعتبر منظمة الأمم المتحدة المعبر عنه؟، كي يعمل في إطارها على تحقيق التنمية الإنسانية عبر العالم، من خلال السهر على دمقرطة الأنظمة والقضاء على الأنظمة الشمولية والتسلطية.

ومن ثم القدرة على إرساء قواعد حقيقية و دائمة لازدهار الدول مما يحقق الغايات المنشودة التي سطرها المجتمع الدولي في ظل النمو و التطور النوعي للوعي الدولي، لتحقيق امن ورفاه إنساني غير مسبوق.

في حين أن النظريات السياسية السابقة لعالم ما قبل الهيمنة النيوليبرالية و الأمريكية، كانت تؤكد على حرية الشعوب اختيار طبيعة أنظمة حكمها سواء أكانت تقليدية أم حديثة ،تسلطية ،شمولية أم ديمقراطية.

و لتحقيق الديمقراطية بمنظور ما بعد الحداثة ،ربطت الهيكلة الحقوقية ،ومختلف البرامج التي تلت مؤتمر فيينا (1993) ،الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها كربط البنك العالمي بين حقوق الإنسان ،الديمقراطية و التنمية المستدامة ،وربط برنامج الامم المتحدة للتنمية pnud/undpفي التقرير الصادر عنه سنة (1994) بين هذه القيم والرشادة السياسية كفلسفة للتسيير العقلاني و الشفاف للبرامج التنموية الوطنية وبين قيم المشاركة السياسية (بأشكالها الدورية ،الدائمة و التمثيلية)، التباين السلطوي authority differentiation،العقلانية القرارية rational decision –makingكمحور للجودة السياسية political sophisticationالتداول ، الفعالية السياسية ، التنمية الإنسانية و الأمن الإنساني . هذا ما يشكل لب محاولات التنميط القيمي و النمذجة السياسية للمجموعات الإقليمية المكونة للمجتمع العالمي المرتقب

.

لتحقيق فكرة النمطية في ظل عالم العولمة و الاعتماد المتبادل، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية (القائمة على الازدواجية في التعامل مع حقوق الإنسان و الديمقراطية و من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها على استخدام مجموعة من الآليات التي غالبا ما أعادت تشكيل الهيكلة المعيارية المؤسسة للقانون الدولي الحديث بدل الأسس التي استحدثت في مؤتمر وستفاليا سنة 1648 :(سيادة الدول ،مبدأ المساواة القانونية بين الدول و مبدأ عدم التدخل).

من بين هذه الآليات:

1- الربط بين المساعدات المالية و الإصلاحات الاقتصادية (اقتصاد السوق) و السياسة الديمقراطية النيوليبرالية أي محاولة فرض نوع الخيارات الأساسية للدول.

2-استخدام مبدأ عالمية حقوق الإنسان و قاعدة(jus cogens القواعد القانونية المطلقة) لحقوق الإنسان لفرض أنظمة سياسية أو إزاحتها.

3-تطوير قواعد التدخل الإنساني .

4-حماية الأقليات عن طريق إقرار مبدأ التمكين الذاتي و ترقية خصوصية المكونات للمجالات الجيو سياسية (القرار رقم 688 الصادر عن مجلس الأمن فيما يخص إنشاء المحميات في كردستان العراقي).

5-ترقية الفلسفة الحقوقية عن طريق تدعيم الأمانة العامة للأمم المتحدة للجمعيات الوطنية النشطة في مجال حقوق الإنسان .

6-نشر المعلومات على التعديات السافرة لحقوق الإنسان عن طريق مساعدة نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية النشطة في مجال ترقية حقوق الإنسان.

7-إنشاء المحافظة السامية لحقوق الإنسان 1994 للمساعدة على فرض مبدأ الامتثال العالمي الإنساني و الذي يكرس مبدأ أولوية الأمن الإنساني عن الأمن الوطني

8-تطوير أطر تجريمية لمنتهكي حقوق الإنسان ،عن طريق إنشاء المحاكم الخاصة لرواندا و يوغوسلافيا و كذا تأسيس المحكمة الجنائية الدولية 2002 لمتابعة مرتكبي جرائم التصفية العرقية، الجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب

9-مبدأ المتابعة القضائية لمرتكبي الجرائم ضد الإنسانية على مستوى المحاكم الوطنية للدول (محاكمة ديكتاتور الشيلي الأسبق بينوتشي في بريطانيا بناءا على طلب قضائي إسباني).

ومن جهة أخرى، فإن تصاعد وتنامي الحس والوعي العالميين، والعمل على تحقيق التنمية التي يؤمل في أن تكون تنمية انسانية شاملة، دائمة ومتوازنة، في ظل برنامج أممي قائم على تنامي الشعور بالمسؤولية على مصير البشرية بشكل عام، و الأجيال القادمة بشكل خاص، ما هو في حقيقته إلا حديث عن حقوق الانسان؛ والتي كان الدين الاسلامي سباقا إليها كونه أول منظومة تتحدث عن حقوق الانسان في ثلاث مراحل متنوعة: قبل الولادة، اثناء فترة الحياة وحتى بعد الوفاة.

إن الحديث عن التنمية و التي كانت في منطلقاتها اقتصادية، لتصبح اليوم ظاهرة تضم كل جوانب الحياة اليومية للإنسان، كل ذلك في ظل برنامج عمل دولي (PNUD)، الذي يسعى إلى تحقيق نوع من العدالة على الصعيد الدولي بفرض تقديم المساعدات من الدول القوية والغنية للدول الفقيرة المستضعفة، خاصة منها تلك التي تمر بأزمات سياسية أو اقتصادية حادة، وكذا التي تعاني من الكوارث الطبيعة التي انهكت قوى العديد من تلك الدول. إن ذلك في حقيقة الأمر صورة أخرى من الصور التي تؤكد أهمية المنظومة الحقوقية في تفعيل مسارات التغير، هذا حتى وإن شاب تلك الممارسات الكثير من الشوائب المصلحية؛ التي تعد حسب علماء الانثروبولوجيا ظاهرة طبيعية وصحية في حياة المجتمعات عبر التاريخ؛.

و بمقابل تلك الطروحات، ظهرت الكثير من الظواهر السلبية الجديدة، والتي أمست تحديات تهدد التطبيق الكامل لحقوق الإنسان، حيث تتسبب العمليات الإرهابية في خسائر فادحة في الأرواح والمعاناة الإنسانية، وتهدد السلام والاستقرار في مناطق عديدة من العالم، رغم المساعي الحثيثة للقضاء عليها أو الحد منها. إلا أن العديد من الإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الممارسات تتعارض في بعض الحالات مع الحريات الأساسية، كحرية التنقل، التجمع و التظاهر، وكذا حرمة وحرية المراسلات، و حرية الرأي والتعبير.

ومن جهة أخرى تبرز عدم إمكانية الحصول على مياه صالحة للشرب كمشكلة ملحة في العديد من الدول والمناطق، خاصة وأنها مسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في الحياة والصحة والغذاء. كما تشمل هذه التحديات الأمراض الوبائية وتدهور البيئة التي تشكل تهديداً كبيراً للجنس البشري. هذا دون أن ننسى الخطر المحدق بالجنس البشري ككل جراء السباق المحموم للتسلح في ظل الأجيال الجد المتطورة من أسلحة الدمار الشامل والتي أمست تهدد الانسان و بيئته على حد سواء.

بالإضافة إلى ظاهرة العولمة في حد ذاتها، التي حققت ثروة غير مسبوقة للبعض، إلا أنها كانت مصحوبة بازدياد في نسبة الفقر وعدم المساواة والاستبعاد للعديد من الدول والمجموعات والأفراد. ولا يمكن التغاضي عن حقيقة أن ثلث سكان الأرض في عالم يزدهر اليوم أكثر من أي وقت مضى، محكوم عليهم بالعيش في ظروف لا تحقق كرامة الإنسان.

وبينما تحتفظ الحكومات ومنظماتها بالمسؤولية الرئيسية في تثبيت معايير حقوق الإنسان والتأكد من تنفيذها، تلعب جهات أخرى دوراً مؤثراً في نشر وحماية هذه الحقوق. حيث يجب أن يعمل المجتمع الأكاديمي ومجتمع الأعمال والإعلام بالتعاون مع الحكومات ومؤسسات الدولة والمنظمات الدولية المتعددة الجنسيات والمنظمات الغير حكومية على تحقيق الأهداف التي أعلنت قبل ستين عاماً في ميثاق الأمم المتحدة، ودستور اليونسكو، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تتطلب التحديات والعوائق التي تقف في وجه تنفيذ حقوق الإنسان تحليلا مستفيضاً، كما تتوجب زيادة الوعي لدى جميع الأطراف لإيجاد حلول جذرية للمشاكل الموجودة حالياً وتلك الآخذة في الظهور. يعتبر التعليم في مجال حقوق الإنسان من الوسائل المهمة التي تعمل على زيادة حساسية المجتمعات بشكل عام اتجاه القضايا المتعلقة بهذه الحقوق، كما يلعب التعليم دوراً مهماً في خلق بيئة تساعد على تطبيق حقوق الإنسان ومنع انتهاكاتها. حيث لا يستطيع البشر التمتع بحقوق الإنسان والمحاربة من أجل تطبيقها إلا إذا كان لديهم المعرفة الكافية بمضمونها والإجراءات المتخذة لحمايتها. ويفترض أن يكون للتعليم في مجال حقوق الإنسان دور في نشر المبادئ الأساسية مثل الأهمية المتساوية لكافة حقوق الإنسان سواء كانت المدنية أو الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، وضرورتها للحفاظ على كرامة وتحقيق

الرفاهة للجميع. ولا يقتصر التعليم في مجال حقوق الإنسان على التدريب ونشر المعلومات، حيث يمتد الهدف منه لبناء ثقافة عالمية تشمل المعرفة والمهارات، بالإضافة إلى الأنماط السلوكية المبنية على مبادئ العدل العالمية وحكم القانون وعدم التمييز.

الخاتمة:

مما سبق فإن المنظومة الحقوقية تعتبر بمثابة الروح لظاهرة التغير السياسي خاصة في ظل التسارع الكبير للأحداث اليوم، ليس فقط في إطار المكان؛ قارات أو قوميات؛ أو الموضوع؛ السباق نحو التسلح و امتلاك أسلحة الدمار الشامل والاستراتيجيات النووية عبر العالم، في ظل الوعي الدولي النوعي اليوم تجاه الأجيال المستقبلية خاصة في ظل العمل اليوم على التنمية الإنسانية الشاملة و المستدامة.

كما أن تركيز الحديث اليوم على تحقيق مجموعة جديدة من المقاربات التي تعتبر في مجموعها تأكيدا للدور الريادي للمنظومة الحقوقية في تفعيل وتسريع التغير السياسي الذي يشهده العالم اليوم، فالحديث عن دمقرطة الأنظمة، و اعتبارها البديل الأفضل لمجموع الدول التي تمتاز أنظمتها بالهشاشة لكونها أنظمة تسلطية و استبدادية، والحديث عن الرشادة السياسية التي تهيكل عمليات التنمية و التي يفترض أن تكون شاملة إنسانية ودائمة، في ظل العمل على تحقيق أمن إنساني، منطلاقاته محلية وإقليمية، وأبعاده دولية، هي كلها تأكيد على الدور المحوري والأساسي الذي تلعبه المنظومة الحقوقية في ظاهرة التغير و الحراك السياسي الذي يشهده العالم اليوم.

كما أن ذلك الدور الريادي لتلك المنظومة فتحا الباب واسعا أمام عوامل التغير الخارجية، بمقابل الدوافع الداخلية التي كانت نتيجة طبيعية لنمو و تطور الوعي الإنساني عبر العالم.

في مقابل تلك الأطروحات الجد متطورة، انبثقت إلى الوجود مجوعة من المخاطر والتحيات الجديدة والتي أصبحت تخط السياسات في إطارها على المستوى المحلي، الإقليمي وحتى الدولي، والتي ما فتأت تؤكد مكانة حقوق الإنسان وحرياته، كحديثنا على ظاهرة الإرهاب الذي صار ظاهرة متخطية للأوطان، في أشكال وقوالب متعددة، وكذا خطر التسلح والتسابق المحموم بين الدول إليه، دون أن ننسى أزمة المياه والتصحر في ظل خطر الاحتباس الحراري و التي تهدد الحياة على وجه المعمورة، كل ذلك في ظل نضوب مصادر الطاقة، و أزمات المصادر الطاقوية الجديدة والمتجددة.

الهوامش

1. تركي علي الربيعو،حقوق الإنسان في الوطن العربي : الرؤى والأبعاد، في http://www.voltairenet.org/ar.
2. الامم المتحدة :http://legal.un.org/ola/
3. الامم المتحدة: www.un.org/arabic/millennium/summit.htm.
4. هاني علي الطهراوي: القانون الاداري، عمان، در الثقافة للنشر والتوزيع،2006.

5. امحمد مصباح عين: حقوق الانسان في العالم المعاصر، ليبيا، دار الرواد،2001

6. عمر سعد الله: مدخل في القانون الدولي لحقوق الانسان،ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

7. نوال أحمد بسج: القانون الدولي الانساني و حماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية،2010.

8. قادري عبد العزيز: حقوق الانسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر، دار هومة، 2003.

9. سهيل حسين الفتلاوي : موسوعة القانون الدولي: حقوق الانسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007.

10. ساسي سالم الحاج: المفاهيم القانونية لحقوق الانسان عبر الزمان والمكان، ط3،لبنان، دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004.